شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

إلى أنظار السلطة القضائيّة... وسواها

ما من إنسان لا يُخطئ وما من هيئة لا تُخطئ، بوصفها مشكّلة من بشر. تستوي في هذا هيئات القطاع العام وهيئات القطاع الخاص، وهيئات القطاع العام تكون متفرعة إمّا من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية.

نعم، فرئاسة الجمهورية يُمكن أن تُخطئ ورئيس الجمهورية يُمكن أن يُخطئ وكذلك نوابه ومساعدوه ومستشاروه، وكذا الحال بالنسبة لرئاسة الحكومة ورئيس الحكومة وأعضاء الحكومة (الوزراء ووكلائهم....) ورئاسة مجلس النواب ورئيس مجلس النواب وأعضاء مجلس النواب، ورئاسة مجلس القضاء ورئيس مجلس القضاء وأعضاء المجلس والقضاة.

الخطأ من طبيعة البشر، ولطالما حصل أن أُقيل أو استقال رؤساء دول ورؤساء حكومات ووزراء ورؤساء برلمانات وأعضاء برلمانات ورؤساء مجالس قضاء وقضاة.. إلخ، عن أخطاء ارتكبوها.

وفي ما يتعلق بالقضاء فثمة الكثير من الأمثلة والوقائع والشواهد في مختلف دول العالم على أخطاء قضائية البعض منها كان قاتلاً، حيث أُعدِم أو سُجن لأَماد طويلة متّهمون ثبت لاحقاً أنهم أبرياء. القضاء عندنا ليسَ استثناءً من هذه القاعدة. وللتذكير فقط فإنه في عهد صدام أصدرت المحاكم الخاصة والمحاكم العادية في حق متهمين بمناوءة أو عدم موالاة للنظام السابق وعائلاتهم أحكاماً عدّها العهد الجديد غير عادلة، وجرى التعويض عن الكثير منهم في إطار برنامج العدالة الانتقالية.

نحن الآن في عهد ديمقراطي، ودستور هذا العهد كفل للمواطنين حرية التعبير عن الرأي بمختلف الأشكال، وبخاصة عبر وسائل الإعلام والتجمعات، ولم يستثنِ أحداً أو هيئة من ذلك. من العيوب الخطيرة لنظامنا الجديد ومؤسساته، بما فيها المؤسسة القضائية، أنه لم يزل يعمل بموجب قوانين شرّعها نظام صدام حسين بما يتناسب مع عقيدته وطبيعته الدكتاتورية ولتنفيذ سياساته التعسفية التي كانت تحظر كلّ شكل من أشكال التعبير الحرّ عن الرأي. هذا أمر ينتقص من شرعية نظامنا الحالي، فثمة سؤال منطقي: إذا كنّا نقبل بقوانين صدام حسين ونحكم بموجبها بعد مرور أربع عشرة سنة من الخلاص منه، لماذا عارضناه إذن وعملنا لتقويضه؟ .. بالطبع الملوم في هذا الحكومة التي تعجز عن اقتراح مشاريع قوانين بديلة عن قوانين صدام، والملوم مجلس النواب (ممثل الشعب كما هو مفترض) الذي لا يبادر بتشريع قوانين بديلة.

مناسبة هذا الكلام الحكم الصادر مؤخراً على الرئيس السابق لهيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي بالسجن سبع سنوات بسبب مقال نشره في هذه الصحيفة قبل ثلاث سنوات تضمّن عرضاً لممارسات في العمل القضائي هو يراها خاطئة وغير سليمة. لكنّ المحكمة التي أصدرت حكم السجن في حقه رأت غير ذلك.. رأت أنّ ما كتبه العكيلي يمثّل "إهانة"، فالحكم استند إلى المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات رقم ١١١ الذي شرّعه النظام السابق في العام ١٩٦٩ من إجل خدمة أهدافه وتحقيق غاياته. هذه المادة تقول: "يُعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس أو الغرامة مَنْ أهان بإحدى طرق العلانية مجلس الأمة أو الحكومة أو المحاكم أو القوات المسلحة أو غير ذلك من الهيئات النظامية أو السلطات العامة أو المصالح أو الدوائر الرسمية أو شبه الرسمية".

هذا الحكم يُثير لدينا أسئلة مثل: لماذا ذهبت المحكمة إلى أقصى الحدود باختيار عقوبة السجن سبع سنوات، ولم تختر الحكم بمدة أقل أو بالحبس أو بالغرامة؟ .. هل ثمة تعريف أو تحديد للإهانة؟ .. هل يعني هذا أنه محظور على الجميع توجيه أيّ نقد إلى كل الجهات المذكورة في هذه المادة من القانون الصدّامي- البعثي؟ ... وأخيراً: ما معنى حريّة التعبير التي كفلها دستور ٢٠٠٥ وكان يحظرها نظام صدام ويقمع "مرتكبيها"؟

نرجو ألّا يكون ثمة خطأ من أيّ نوع في هذا الحكم، صوناً لنزاهة القضاء وعدالته واستقلاليّته.

> نحن الآن في عهد ديمقراطي، ودستور هذا العهد كفل للمواطنين حرية التعبير عن الرأي بمختلف الأشكال، وبخاصة عبر وسائل الإعلام والتجمعات،

عمليّات لملاحقة مسلّحي ومضافات داعش في 4 محافظات

بغداد / المدى

كشفت وزارة الدفاع عن عودة 147 ألف عائلة الى مناطقها المحررة في شمال صلاح الدين والشرقاط. وقال بيان للوزارة، اطلعت عليه (المدى) أمس، إن "عدد العوائل العائدة من التهجير إلى المحافظة بعد تدقيق موقفهم الأمني في خلية الاستخبارات القيادة بلغ في مدينة تكريت (٤٣٠٠٠) عائلة المجمع السكني - الدور (٢٧٥١) عائلة قضاء الدور (٦٧٩٦) عائلة قرية البوعجيل (٥١٦٩) عائلة قضاء الشرقاط (٣٢٥٠٣) عائلة قضاء بيجي الموحد (٥٦٠٣٢) عائلة ناحية الزاب (١٦٦٢) عائلة ، ليكون العدد الكلي لمحافظة صلاح الدين (١٤٧٩٠٢) عائلة".

وكشفت الوزارة عن العثور على ٣٩٧ قذيفة مدفعية و١٥٦ قنبرة هاون في منطقة الغابات، شمالي الموصل.

جاء ذلك خلال عمليات استباقية نفذتها القوات الامنية في قاطع عمليات نينوى.

وأشارت الدفاع الى أن التفتيش أفضى الى "العثور على كدس عتاد مع مدافع شبه مدمرة في منطقة الغابات، ويحتوي الكدس على ٣ مدافع مقاومة طائرات عيار٥٧ ملم، ومنصة إطلاق صواريخ، (٣٩٧) وقذائف مدفعية ١٢٢ملم، و(٢) صاروخ إربي جي٧ إضافة إلى (١٥٦) قنبرة هاون ١٢٠ملم".

وفي قاطع عمليات سامراء، عثرت القوات الامنية على ١٠٠ عبوة ناسفة في منطقة اللاين، بالاضافة الى (٣) مقذوفات مختلفة تصلح كعبوات ناسفة من مخلفات داعش الإرهابي في أحد البساتين في منطقة المزاريع.

أسفرت عملية التفتيش في قاطع عمليات صلاح الدين الى العثور على ٨ أنفاق مختلفة الإحجام كانت تستخدمها العناصر الإرهابية للتنقل والهرب. وتم تدميرها بالكامل.

إلى ذلك، قالت وزارة الدفاع إن "استخبارات قيادة عمليات صلاح الدين ووفق منهجها القائم على الاستمرار في مطاردة وتعقب الإرهابيين والخلايا الإرهابية، وبعملية نوعية ومعلومات ومتابعة دقيقة ألقت القبض على أحد الإرهابيين الذين اتخذوا من الشقق السكنية في تكريت ملاذاً آمناً في محاولة منه للتخفي والهرب عن أعين الأجهزة الأمنية التي كانت له بالمرصاد بعد هروبه من منطقة سكناه في ناحية الصينية بالانبار".

وأوضحت الوزارة أن "الإرهابي هو من المطلوبين للقضاء على وفق المادة ٤/١ إرهاب بموجب مذكرة إلقاء قبض".

إلى ذلك، أعلنت مديرية الاستخبارات العسكرية أنها هاجمت مضافة تابعة لتنظيم داعش في محافظة ديالى.

وقال بيان للمديرية، اطلعت عليه (المدى) أمس، إن "استخبارات اللواء ١٨ الفرقة الخامسة بالاشتراك مع اللواء المذكور شنت هجوما على مضافه تؤوي إرهابيين وأسلحه واشتبكت معهم". وأكدت "قتل أحدهم بينما قام الثاني بتفجير نفسه"، مضيفا ان "القوة قامت بتدمير المضافة بالكامل في منطقة وادي الكلال بمحافظة ديالى".

وفي بغداد، أعلنت قيادة العمليات، أمس، إلقاء القبض على مطلوبين، وتفكيك منزل مفخخ في جنوب العاصمة.

وقال بيان لقيادة عمليات بغداد، تلقت (المدى) نسخة منه،إنّ قطعاتها "تمكنت من تنفيذ واجب تفتيش في منطقة (المحاسنة، كيلو/٥) ضمن قاطع جنوبي بغداد نتج عنه تفكيك منزل مفخخ والعثور على ٣ عبوات ناسفة تم تفجيرها موقعيا من دون أضرار، وكمية من المواد المتفجرة". واضافت "تم إلقاء القبض على عدد من المطلوبين على وفق مواد قانونية مختلفة".

التدقيق يسمح بعودة 147 ألف عائلة نازحة إلى صلاح الدين

عمال إغاثة في مخيم للنازحين على أطراف الموصل.. ارشيف

التحالف الدولي: انخفاض مقاتلي داعش من 35 ألفاً إلى 3 آلاف فقط

□ ترجمة / حامد أحمد

قال جنرال رفيع في التحالف الدولي، في لقاء مع صحيفة جورزلم بوست "إننا نقترب من مرحلة تحول عسكري في حملتنا. نحن نقترب من نهاية القضاء على داعش في العراق وسوريا وهذا يشكل نقطة تحول كبيرة في حملتنا العسكرية."

وبدأ منذ شهر أيلول الماضي نائب قائد ستراتيجية وإسناد التحالف الدولي الميجر جنرال فيلكس غيدني، بمراجعة مستقبل الستراتيجية العسكرية التي يقودها التحالف ضد داعش في العراق.

وقال غيدني، أن "المراجعة تعتبر مرحلة مهمة في تاريخ الحملة"، مشيرا الى أن "القضاء على داعش في الرقة وفي آخر معاقله على طول الحدود العراقية السورية يعتبر بمثابة نقطة تحول.. إنه إنجاز نستطيع أن نحتفل به."

هذا الإنجاز يمثل أيضا تضحية كبيرة من جانب العديد من شركاء التحالف بضمنهم تضحيات قوات الحكومة العراقية.

وكتطور رمزي لهذه الحملة عاد قسم من جنود المارينز ومعداتهم الضخمة من مدافع هاوتزر الى بلدهم في ٣٠ تشرين الثاني بعد انتهاء مهمتهم في إسناد تحرير الرقة منذ نشرهم بتاريخ ١٥ أيلول الماضي .

وقال مدير العمليات في التحالف الدولي الجنرال جوناثان براغا في بيان ان "مغادرة قوات المارينز يعد مؤشراً على تطور حقيقي في المنطقة ."

رغم ذلك يصر الجنرال غيدني قائلا "ما نزال نقاتل ضد داعش في آخر معاقل يسيطر عليها في المنطقة"، مشيرا الى أن الحملة تتضمن أيضا رفع العبوات الناسفة والالغام التي تركها داعش وراءه في المناطق المدنية بعد تحريرها في العراق .

وقال الجنرال غيدني "نحن نعمل على تهيئة القوات العراقية لتسلم مسؤولية الحفاظ على الامن في المناطق بعد تحريرها"، مؤكداً "ضرورة التركيز على مرحلة المصالحة والحفاظ على المكتسبات وتعزيز ثقة الاهالي المحليين، حيث أن أغلب المناطق المحررة كانت من سكان العرب السنّة الذين رحب قسم منهم بمسلحي التنظيم عام ٢٠١٤".

وأردف القيادي في التحالف متحدثاً عن الوضع العسكري في العراق "نحن الآن في بيئة وموقف عسكري يختلف عما كان سابقا، لدينا شركاء اقوياء نعمل من خلالهم ومعهم وبمساعدتهم، وكذلك حكومة قوية تساندنا هنا وتريد إسناد من التحالف، ومن جانب آخر يوجد هناك عدو متقهقر يشارف على الهزيمة والانتهاء منه".

وتقول الباحثة لندا روبنسون، من مؤسسة راند للابحاث، إن قائد القيادة المركزية الجنرال جوزيف فوتيل قد تبنى صيغة العمل من خلال الشركاء المحليين المتبعة في منهاج عمل قوات العمليات الخاصة الاميركية، ليركز الانتباه على الطريقة الجديدة في الحرب ضد داعش .

ويقول الجنرال غيدني ان تقديرات التحالف تشير الى وجود ما يقارب ٣٠٠٠ مسلح من داعش أو أقل ما يزالون تحت المطاردة في العراق وسوريا"، مشيرا الى انه "من الصعب جدا إعطاء رقم صحيح مقارنة بأعدادهم السابقة خلال عام ٢٠١٤ التي كانت تتراوح ما بين ٣٥ ألفاً الى ٤٥ ألف مسلح".

وأضاف الجنرال قائلا "في كل منطقة تحررت في العراق هناك قوات أمنية محلية تنفذ دوريات للحفاظ على الامن وتؤمّن عدم عودة داعش من جديد وتقوم ايضا بتوفير الحماية للمؤسسات العسكرية والامنية التي تعمل على إزالة العبوات الناسفة والمتفجرات. ويستعد العراقيون للعودة الى حياتهم الطبيعية بأسرع وقت ممكن".

ومضى بقوله "سنستمر بتقديم الدعم للعمليات الامنية في العراق التي ستقل تدريجيا مع تقدم وتطور قدرات القوات الامنية العراقية. وان التحالف ينوي ايضا الاستمرار بمهام التدريب طالما تريد الحكومة العراقية ذلك. نحن هنا بدعوة من الحكومة لتطوير قدرات القوات الامنية العراقية لتتمكن من احتواء أي خرق أمني يحدث ومنع تنظيم داعش من الظهور من جديد".

حقّ الردّ

من هيأة النزاهة

تحية طيبة

تناول العمود الموسوم (شناشيل) للكاتب عدنان حسين يوم ٢٠١٧/١١/٢٠ تحت عنوان "هل هو تقليد جديد في النزاهة" موضوعة الأحكام الصادرة بمقتضى الأحكام الغيابيَّة .. وعلى الرغم من كون الهيأة كانت على تواصل مع السيِّد الكاتب وأرسلت له بتاريخ ٢٠١٧/٦/٨ توضيحاً مُفصَّلاً عن ماهية تلك الأحكام وعدم علاقة الهيأة بها؛ كونها تُحقِّق في المعلومات التي تردها، وقد يكون المُتَّهم في القضيَّة التي تُحقِّقُ فيها هارباً أصلاً قبل وصول ملفّ القضيَّة من الوزارة والمُؤسَّسة الحكوميَّة إلى الهيأة .. كما وبيَّنت الهيأة في ذلك التوضيح الذي أكَّد الكاتب عدنان حسين تسلُّمه عبر رسالة إلكترونيَّة أُرسلَت إلى المركز الإعلاميِّ في الهيأة باليوم ذاته واعداً بالنشر، بيَّنت أنَّها مُلزمةٌ بالتحقيق في جميع القضايا التي تردها ومن ثمَّ إحالتها إلى القضاء بعد استكمال الإجراءات التحقيقيَّة وتكييف القضيَّة ضمن المادَّة الحكميَّة .. فهروب المُتَّهم في القضيَّة لا يُبيحُ للهيأة التوقُّف عن استكمال إجراءات التحقيق، بل هي مُلزمةٌ به بغض النظر عن حضور المُتَّهم أو هروبه.

فيما عرَّج الكاتب في العمود ذاته على خبر كانت الهيأة قد أفصحت عنه، وقد صرَّحتْ فيه عن اسم المدان بالقضيَّة، وادَّعى الكاتب أنَّ هذا الخبر تحديداً ودون غيره تمَّ الإفصاح فيه عن اسم المدان .. وهنا يُؤسفنا القول إنَّ تلك المعلومات غير دقيقة، حيث عمدت الهيأة منذ مُدَّة – ليست بالوجيزة – إلى الإفصاح عن أسماء المدانين بمقتضى الأحكام الغيابيَّة، وذلك بعد أن حصلت على موافقة مجلس القضاء الأعلى، وقد أعلنت الهيأة عن ذلك عبر موقعها الرسميِّ بتاريخ ٢٠١٧/٦/٢٠ ولم تعمد إلى الانتقاء أو غير ذلك، بل دأبت على ذكر الأسماء الصريحة في الأحكام الغيابيَّة بمجرد حصولها على موافقة السلطة القضائيَّة.

الهيأة في الوقت الذي تحرص دائماً على التواصل مع وسائل الإعلام وفتح قنوات لتبادل المعلومات؛ بغية الوصول إلى الدقَّة والموضوعيَّة وعدم الضبابيَّة، فإنَّها تُؤكِّدُ أنَّ أبوابها مُشرعةٌ للسيد كاتب المقال ولجميع الزملاء الإعلاميِّين الساعين للمعلومة الصحيحة؛ خدمةً للمصلحة العامَّة، وتأمل نشر الردِّ؛ عملاً بمبدأ حقِّ الردِّ . مع التقدير..

المركز الإعلامي - هيأة النزاهة

ملاحظة من "المدى":

نشرنا الردّ السابق للهيئة في العدد ٣٩٨٩ الصادر في ٧ آب ٢٠١٧، الصفحة العاشرة، ويبدو أن الهيئة لم تطّلع عليه، وهنا رابط الصفحة:

http://www.almadapaper.net/ar/ViewPrintedIssue.aspx?PageID=25186&IssueID=2385

مقتل وإصابة 381 عراقيّاً في تشرين الثاني

□ بغداد / المدى

كشفت بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق، في إحصائية نشرتها الأحد، عن مقتل وإصابة ٣٨١ عراقياً بأعمال عنف وإرهاب خلال الشهر الماضي. وأشارت الى أن بغداد تصدرت الحصيلة مقارنة ببقية المحافظات الاخرى.

وذكرت البعثة، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "١١٧ مدنياً عراقياً قتلوا وجرح ٢٦٤ آخرون في أعمال إرهابية وعنف ونزاعات مسلحة بالعراق خلال تشرين الثاني الماضي".

وأشار البيان إلى أن "عدد المدنيين الذين قتلوا في تشرين الثاني بلغ ١١٤ مدنياً، في حين بلغ عدد الجرحى ٢٦٤ شخصاً"، موضحة ان تلك" الإحصائية لاتشمل عناصر القوات الامنية".

وأوضحت بعثة الأمم المتحدة أن "من بين هذه الأرقام، كانت بغداد أشد المناطق تضرراً، حيث أصيب ٢٠١ من المدنيين بواقع ٥١ قتيلا و١٥٠ جريحاً".

وبلغ عدد الضحايا لشهر تشرين الاول الماضي، جراء أعمال العنف والإرهاب في العراق لشهر تشرين الاول الماضي، ٣٥٩ قتيلاً وجريحاً، بحسب إحصائية أصدرتها بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين
نائب رئيس التحرير
علي حسين
مدير التحرير
مازن الزيدي
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون